ببليوجرافيا شارحة

للاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

■ **التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية** (المتطلبات والسياسات/ سعد طه علام(باحث رئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى١٩٩٦. (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ١٠٣).

تتصدى هذه الدراسة لمحاولة التغلب على تحديات التنمية فى مصر والتى ترجع للظروف التى مر بها المجتمع فى نصف القرن الاخير، بالاضافة الى التغيرات العلمية التى تنعكس بدورها محليا، ومن ضمن تلك الاثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف، وبالمدينة اكثر من القرية مما نتج عنه فجوة تنموية كبيرة.

وقد أكدت الدراسة ان الجانب الاكبر من المشاكل التنموية راجع الى تخلف القرية المصرية، واوردت توضيحا لمجموعة المشاكل والمعوقات التنموية والتى تنعكس على المجتمع ككل والتى تشمل اختلال التوازن بين الارض والسكان، وانخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية، ومايسببه من ازدياد الهجرة من الريف الى المدن، ثم ماتتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى، كذلك غياب التنظيمات والمنظمات الاهلية اللازمة لخدمة المجتمع المحلى.

ولقد اوضحت الدراسة بان عملية

* د. محمد ابو الفتح نصار. مستشارالتوثيق والنشر- معهد التخطيط القومى.

تنمية الريف تعد عملية ضخمة ومتداخلة ومتشابكة، وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لهذه التنمية،مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الاكثر حاجة فى مجتمع القرية، مع الاخذ فى الاعتبار مقدرة التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

ولقد اتبع فى اجرائها منهج دراسة الحالة باختيار نماذج مقترحة للتنمية المتكاملة للقرية من خلال تقديم مجموعة من الانماط المتباينة للقرى المصرية ضمن اقليم الدلتا - قرية شونى وتوابعها ،مركز طنطا، محافظة الغربية - قرية من اقليم الصعيد - قرية الخيام وتوابعها، مركز دار السلام ، محافظة سوهاج - قرى ساحلية،قرى مركز الضبعة محافظة مطروح - قرى صحراوية بمركزى الخارجة والداخلة بمحافظة الوادى الجديد.

وقد شملت جوانب الدراسة الميدانية تسجيلا للوضع الراهن لكل من القرى المختارة من خلال التعريف بالموقع الجغرافى، والتقسيم الادارى للقرية والتوابع، والخصائص السكانية ،والخدمات الاجتماعية، والبنية الاساسية ، والانشطة الاقتصادية والثقافية ،ثم المشاكل المتعلقة بالدعم والتطوير المؤسسى ، وتقدم الدراسة حلولا مقترحة لحل المشكلات القائمة، من خلال خطة مرحلية .

وقد اهتمت الدراسة ببحث امكانيات تحقيق وتنفيذ استراتيجية تنمية القرية من خلال الامكانات المطلوب توفيرها ومن بينها الامكانات التخطيطية، وتحديد الاهداف الاستراتيجية والاهداف المرحلية لتنمية القرية المصرية، وتقرير وسائل الوصول الى الاهداف التى تم تحديدها، ثم تحديد البعد الزمنى للخطة والمرونة فى تنفيذ الخطة واهدافها المرحلية.

كما اوضحت الدراسة الامكانات الادارية والتنظيمية اللازمة على كل من المستوى القومى او المركزى، والمستوى الاقليمى، والمستوى المحلى.

ثم استعرضت الامكانات المادية اللازمة وامكانيات توفيرها من المصادر الحكومية ، والمصادر الخارجية ممثلة فى مؤسسات التمويل الدولية.

كما استعرضت الدراسة بعض الملاحظات على برنامج "شروق" لتنمية القرية المصرية، واوردت بعض المقترحات المكملة للبرنامج.

■ **دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات**/اجلال راتب(باحث رئيسى).-

القاهرة: معهد التخطيط القومى ١٩٩٦. (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ١٠٤).

لم تحظ قضية اقتصادية بما حظيت به قضية تنمية الصادرات فى السنوات الاخيرة ، ذلك لان تنمية الصادرات تعد من الاستراتيجيات العامة والتى من خلالها يمكن ان تعالج الدولة العديد من المشكلات الاقتصادية التى تواجهها. ومن اهم هذه المشكلات مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات، وتوفير النقد الاجنبى وتشغيل العمالة ، والحصول على السلع الوسيطة الصناعية من الخارج ..الخ.

وتلعب المناطق الحرة دورا هاما فى تنمية الصادرات، وعلى ذلك فقد كان موضوع هذه الدراسة هو دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات وقد انقسمت الدراسة الى اربعة اجزاء: تناول الجزء الاول نشأة وتطور المناطق الحرة،والتفرقة بين المناطق الحرة والمفاهيم الاخرى مثل السوق الحرة، والانظمة الجمركية الاخرى.

كما تناول هذا الجزء ايضا اهمية المناطق الحرة بالنسبة للدولة والمستثمرين وقواعد العمل بهذه المناطق والانشطة المصرح بها داخل المناطق الحرة، كما تعرض هذا الجزء ايضا الى الاعفاءات الجمركية وغير الجمركية التى تحصل عليها المشروعات التى تعمل داخل المناطق الحرة، واخيرا تناول هذا الجزء استراتيجية تنمية الصادرات من حيث مفهومها واهميتها ومتطلباتها والاعباء التى تقع على كاهل الاقتصاد القومى من تطبيق هذه السياسة.

اما الجزء الثانى فقد قام بعمل تحليل مقارن للمناطق الحرة فى العالم، وقد تم التركيز على الدول النامية وفى هذا الجزء تم تناول الانماط العالمية للمناطق الحرة، وقد اوضح هذا الجزء اهمية المناطق الحرة فى التنمية فى الدول النامية من خلال فرص العمالة وتوفير النقد الاجنبى ونقل التكنولوجيا، كما تعرض هذا الجزء ايضا الى التوزيع الجغرافى للمناطق الحرة فى العالم النامى ودلالات ذلك، واخيرا فقد عرض هذا الجزء للدروس المستفادة من الخبرات المقارنة، وكان من اهم هذه الدروس توفير مقومات النشأة الصحيحة، وتوفير الضمانات اللازمة للنمو المضطرد وكذلك ضبط الاولويات الاستثمارية.

اما الجزء الثالث فقد اهتم بقضية استثمارات المناطق الحرة وحصيلة الصادرات، وفى هذا الجزء تم تحليل لسياسة الاستثمار بالمناطق الحرة وحجم الاستثمارات بها، وتقييم المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الحرة وقد شملت المنافع

الاجتماعية، حجم التوظف والاجور الفعلية كما شملت المنافع الاقتصادية ومشروعات المناطق الحرة والنقد الاجنبى، ومشروعات المناطق الحرة وتنمية الصادرات.

وفى هذا الجزء ايضا تم تناول الوضع الراهن للمناطق الحرة فى مصر وذلك من خلال المناطق الحرة العامة وتقسيماتها على اساس مراحل التنفيذ، والتوزيع النوعى للمشروعات، ثم المناطق الحرة الخاصة وتقسيماتها والتوزيع النوعى للمشروعات ، وتم عرض للموافقات على مشروعات المناطق الحرة وتطوره وينتهى هذه الجزء بتوضيح لاختصاصات الهيئة العامة للاستثمار واهمية وجودها.

اما الجزء الرابع والاخير فقد تناول اداء المناطق الحرة من خلال دراسة ميدانية غطت اهم المشروعات فى المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر والمنطقة الحرة العامة ببورسعيد وذلك من خلال استمارات استبيان اشتملت على اهم المعلومات عن مشروعات المنطقة الحرة وشكلها القانونى ونوع نشاطها وحجم العمالة والمواد الخام وطرق الحصول عليها.

كما تعرضت الدراسة الميدانية لاهم المشاكل التى تواجه المشروعات فى داخل المنطقة العامة وقد شملت اهم المشاكل فى نقص العمالة الماهرة والمدربة ومشاكل تسويقية، وهناك مشاكل تتعلق بالمواد الخام وطرق الحصول عليها ،كذلك يرى بعض اصحاب المشروعات ان هناك مغالاة فى احتساب القيمة الايجارية.

كما نبه العديد من اصحاب المشروعات الى انه يجب على الهيئة العامة للاستثمار ان تلعب دورا هاما فى توفير المعلومات عن الفرص التسويقية وفتح مجالات واسواق جديدة لتصريف الانتاج المتزايد لهذه المشروعات.

■ **تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الازمات المهددة لاطراد التنمية (المرحلة الاولى/** محرم صالح الحداد (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى ١٩٩٦،(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ١٠٥).

يتزايد الاهتمام بادارة الازمات فى المنظمات الحكومية نظرا لما لها من آثار بعيدة المدى، لتمتد الى الاجيال القادمة التى لم ترى النور بعد.

ولقد اصبح الانسان مصدرا لكوارث تفوق فى جسامتها الكوارث الطبيعية. واذا كنا نستطيع التنبؤ ببعض الكوارث الطبيعية فاننا لانستطيع منعها، كل ما يمكن ان نفعله هو الاستعداد لمواجهتها، اما الكوارث التى من صنع البشر فان من الممكن التنبؤ بها،

والحيلولة دون وقوعها.

ان المتابع لما يجرى فى العالم من ازمات ، ومع تزايد الوعى باوضاع الموارد الطبيعية والبيئية، يجعلنا نقول اننا حقيقة نعيش فى عصر الازمات. ودراسة ومتابعة هذه الأزمات توصلنا الى استنتاج ان الاجهزة الحكومية والمؤسسات التابعة لها يجب ان تلعب دورا غير تقليدى فى التخطيط لمواجهة الازمات ، والاستعداد للتعامل مع احداثها اذا ماوقعت.وعلى ذلك فان المؤسسات الحكومية مطالبة الان اكثر من اى وقت مضى بان تكوّن فرق عمل لادارة الازمات. ولقد ادى التزايد المطرد فى عدد السكان ووعيهم، وزيادة الاتصالات وتطورها بين الدول، وتعقد التكنولوجيا المستخدمة، الى ان اصبحت الازمات تجذب لدائرة الاهتمام العديد من الاطراف التى تضغط على المؤسسات الحكومية حتى تطور أداءها امام مثل هذه المواقف.

ولقد تم تقسيم الازمات الى مجموعتين رئيستين.المجموعة الاولى تمثل الازمات الطبيعية التى لايمكن التحكم فيها، وبعضها يمكن التنبؤ بحدوثه مسبقا مثل السيول والفيضانات، والبعض الاخر لم يتمكن العلماء والخبراء حتى الان من ايجاد الوسائل العلمية او التكنولوجية للتنبؤ به، مثل الزلازل. وهذه المجموعة من الازمات تكون الاضرار الناتجة عنها متفاوته وتحدث عادة أضرارا بالغة بالانسان والبنية الاساسية للاقتصاد والبيئة الطبيعية.

اما المجموعة الثانية من الازمات فهى من صنع الانسان ويمكن التحكم فيها اذا خطط لها مسبقا، مثل ازمات الامية والبطالة والازمات الصحية وازمات تلوث المياه والهواء. وهذه النوعية من الازمات تحتاج معايير لتعريفها، فمثلا نستطيع ان نقول ان البطالة ازمة اذا كانت اكثر من ٣٠٪ من القوى العاملة، وتلوث المياه يصبح ازمة اذا زادت نسبة التلوث فى المياه عن معيار جودة المياه لكل دولة...الخ.كما تحتاج هذه النوعية من الازمات الى عدة مؤشرات لقياسها وتقييمها.هذا بعكس الازمات الطبيعية مثل الزلازل فان مجرد حدوثها هو الازمة ذاتها ولاتحتاج الى معايير او مؤشرات لقياسها.

ومن الثابت ان حدوث الازمات يؤثر على الاقتصاد القومى سلبا، ويحتاج الى اعادة تخصيص الموارد والاستثمارات لادارة الازمة.

ومن هنا تبدو أهمية تخصيص جزء من الاستثمارات والموارد كاجراءات وقائية تستهدف التخفيف من آثار وقوع الازمات

الطبيعية مثل الزلازل والسيول، ومحاولة تلافى حدوث الازمات التى من صنع الانسان مثل تقليل الامية وتقليص البطالة وزيادة جودة المياه.

ولقد استهدف هذا البحث :

- عرض وتحليل للمفاهيم الاساسية لادارة الازمات على المستويين القومى والاقليمى مع ايضاح المفهوم والابعاد والانواع ومراحل ادارة الازمة وخطط الاتصالات اثناء الازمة وكيفية تشكيل فريق ادارة الازمات ونظم خبرة التنبؤ بالازمات واهمية تصميم قواعد بيانات لادارة الازمات.

- الوصول الى تصور عام لمهام ووحدات وعناصر المعلوماتية التى يجب ان يشتمل عليها اى تكوين فعال لمنظومة تدعيم القرار داخل مركز ادارة ازمات على المستوى القومى لدولة نامية.ويأتى هذا التصور فى شكل "تصميم مفاهيمى" عام يكون اساسا لوضع التصميم التفصيلى للمنظومة الفعلية، والذى يحتوى على المواصفات الفنية اللازمة للتنفيذ. كما يمكن لهذا التصميم ان يكون وسيلة مراجعة وتقييم لنظام قائم واستكشاف مجالات واتجاهات تطويره. وكذلك اعداد بعض حزم البرامج التى يمكن اعدادها للاستخدام فى مراحل التحليل المختلفة مع اختبار اداء هذه البرامج على امثلة توضيحية.

- الاستفادة من الخبرات السابقة فى ادارة الازمات ودراسة كيفية توظيف التقنيات الحديثة فى ادارة الازمات خاصة فى مجال الاتصالات ونظم المعلومات.

- الاستفادة من التطوير المنهجى المتوقع اقتراحه ضمن نتائج هذه الدراسة فى تقديم مقترحات حول تطوير منهجى مطلوب فى التخطيط القومى واساليبه لمواكبة التغيرات الجارية والتحوط لاحتمالات وقوع الأزمات.

وقد اشتملت الدراسة على تسعة فصول.تعرض الفصل الاول لمفهوم الازمات بمختلف ابعادها وأسبابها مع التركيز على المستويين القومى والقطاعى،مع ربط مفهوم الازمة بقضية التنمية المستدامة.ثم يتناول بالتحليل المفاهيم الاساسية لادارة الازمات. ويفرق هذا الفصل بين مفاهيم الازمة ، والمشكلة، والكارثة، والصدمة، والحادث تجنبا للخلط بين المفاهيم، كما يتناول الخصائص العامة للازمة بما يخدم التوجه لادارتها.

اما الفصل الثانى فينقسم الى قسمين رئيسين،يتناول القسم الاول التقديم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفة عامة والجزء الثانى يعالج قضية توظيف هذه التكنولوجيات فى ادارة الازمات.أما القسم الثانى فيناقش أهمية استخدام نظم المعلومات ونظم الخبرة فى إدارة الأزمات.

ويبدأ الفصل الثالث بمقدمة موجزة فى

الازمات ومتغيراتها التى يجب اخذها فى الاعتبار فى نظام معلومات ادارة الأزمات، وقد تم تقسيم نظام معلومات ادارة الازمات الى ثلاث قواعد بيانات هى : قاعدة بيانات المتابعة والامكانيات ، وقاعدة البيانات العامة للأزمات، وقاعدة البيانات النوعية للازمات.ثم يستعرض الفصل بعد ذلك الهدف من نظام معلومات ادارة الازمات المقترح وكيفية الاستفادة منه.وفى ختام الفصل الثالث تم عرض قاعدة بيانات السيناريوهات واجراءات ادارة الازمات وايجاد القرار كما تمت مناقشة واقتراح اهم الملفات التى يمكن ان تحتويها.

وقد تم فى الفصل الرابع القاء الضوء على ازمة الزلزال فى مصر.وتمثل حالة الزلزال الحالة الكلاسيكية لتعريف الازمة بعناصرها الثلاثة ، وهى عنصر ضيق الوقت - عنصر التهديد - وعنصر المفاجئة ، وقد تعرض هذا الفصل الى خصائص ازمة الزلزال والابعاد الخمسة لتحليل الازمة ، هى كثافة الأزمة، وزن الأزمة، زمن الأزمة، تشابك الأزمة، ومحصلة الازمة.كذلك تناول هذا الفصل الملامح الرئيسية لوحدة اتخاذ القرارات الخاصة بأزمة الزلازل.

اما الفصل الخامس فقد عالج مشكلة قومية وهى ازمة الديون الخارجية، ناقش فيها ابعاد هذه الازمة خلال الثمانينات.كما ناقش هذا الفصل الاثار المترتبة على حدوث الازمة وعرف مؤشرات الانذار الحرجة المبكرة للديون،ثم ناقش الفصل بالتفصيل الاجراءات الضرورية لمجابهة الازمة بعد وقوعها لينتقل فى النهاية لاقتراح نموذج لنظام معلومات لادارة ازمة الديون الخارجية.

اما الفصل السادس فقد تعرض للأزمات السياحية وكيفية تجنبها او الاقلال من اثارها. فتناول بعض الأزمات التى تعرض لها فى الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٩٥، ثم كيفية ادارة ازمات السياحة من حيث مفهومها وخصائصها ومراحل ادارتها، مع وضع خطة مقترحة لادارة ازمة سياحية باعتبارها نوعا من دراسة الحالة وقد اخذت ازمة القطاع السياحى خلال عام ١٩٩٣كمثال.

اما الفصل السابع فقد خصص لدراسة ازمات تلوث مياه الشرب وطرق مواجهتها.وقد صنفت الدراسة ازمات تلوث مياه الشرب - حسب مصدر التلوث - الى خمسة انواع، واشارت الى العناصر الاساسية للاسلوب الحالى لادارة ازمات المياه. ويساهم هذا الفصل بشكل خاص فى مناقشة هذا الاطار التنظيمى لمواجهة ازمات تلوث المياه فى ظل سيناريوهات مختلفة.

اما الفصل الثامن فيتعرض للازمات الصحية بهدف التقليل من آثارها المدمرة. وذلك على اساس تصنيفها الى نوعين اساسيين من حيث تأثيرها مباشرة او غير مباشرة على صحة الانسان.

واخيرا ناقش الفصل التاسع قضية ازمة الغذاء مع التركيز على القمح باعتباره سلعة استراتيجية وحيوية.وقد اظهر البحث اهمية مقابلة الجزء الاعظم من الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية من مصادر انتاج محلية كما اوضح المحاذير المرتبطة بسيطرة بعض الدول الغنية للقمح واستخدامه كسلاح ضغط استراتيجى.

واخيرا قدم هذا الفصل مجموعة من التوصيات الهامة لحل مشكلة الغذاء بشكل عام ولمجابهة ازمة القمح بشكل خاص.

■ **المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)/** نادرة وهدان (باحث رئيسى).- القاهرة، معهد التخطيط القومى ١٩٩٦.(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - رقم ١٠٦).

تلعب المنظمات الاهلية دورا ملحوظا فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى كثير من الدول النامية، خاصة بعد تعثر بعض خطط التنمية التى اضطلعت بها الحكومات، مما اضطرها الى البحث عن منهج يكون اكثر التزاما ومرونة وكفاءة فى العمل التنموى ولا تحركه فى نفس الوقت بواعث الربح الخاص.وقد تمثل هذا فى جهود وانشطة المنظمات التطوعية او الاهلية التى بدت للبعض قادرة على ان تلعب دورا ايجابيا، وأن تحقق مشاركة اكبر من جانب السكان، فى تحقيق اهداف التنمية.

وفى جمهورية مصر العربية ساهمت المنظمات غير الحكومية فى بعض من مشروعات التنمية الاجتماعية منذ الثلاثينات وحتى الان، خاصة فى مجالات التعليم والصحة وحديثا فى مجالات الاسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية وغيرها .وقد ارتبط هذا النشاط بقوانين الدولة وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية والاهداف المرسومة لها.

وفى ظل الظروف المصرية الحالية حيث تتبنى الدولة برنامجا للاصلاح الاقتصادى،يؤثر سلبيا على بعض فئات المجتمع، تنشط المنظمات غير الحكومية العاملة فى مصر لتبنى مشروعات مختلفة فى هذه المجالات. بالاضافة الى قيام منظمات غير حكومية جديدة للعمل فى مختلف المجالات الاجتماعية بما يخدم التنمية.

وقد اوضحت هذه الدراسة ان المنظمات غير الحكومية فى مصر تواجه عددا من

المشكلات والقيود التى تعوق نشاطها وقيامها بالدور المنوط بها. وقد تم تقسيم هذه المشكلات الى مجموعتين:

- مشكلات خارجية او التى ترجع الى البيئة التى تعمل فيها التشريعات والقوانين - الاشراف - وغيرها.

- مشكلات داخلية او التى ترجع الى نقص فى القدرات وفى هذه المنظمات والكفاءات الادارية والفنية والمالية المحاسبية.

وقد ادت هذه المشكلات الى فشل بعض المنظمات فى تنفيذ مشروعاتها او الى تعثر هذه المنظمات فى القيام بالمشروعات التى حصلت على تمويل لها.

ويركز هذا البحث اساسا على المنظمات الأهلية فى مصر والدور الذى يمكن ان تقوم به فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية مع محاولة التعرف على عوامل نجاح او فشل هذه المنظمات .

وقد استهدفت هذه الدراسة فى النهاية التوصل الى مجموعتين من عوامل تدعيم وتنشيط دور المنظمات غير الحكومية فى دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر فى ظل سياسة الاصلاح الاقتصادى وذلك من خلال الاهداف الاتية:-

١- التعرف على الوضع الراهن للمنظمات غير الحكومية فى مصر والتشريعات المنظمة لها، والمشاكل والمعوقات التى تقابلها.

٢- التوصل الى بعض الاقتراحات لتنشيط ورفع كفاءة المنظمات غير الحكومية فى مصر والتغلب على المشكلات والمعوقات التى تقابلها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى من خلال دراسة نظرية واخرى ميدانية.تناولت الدراسة النظرية تطور الجمعيات غير الحكومية فى مصر والانشطة التى تقوم بها والجهات الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بها والقوانين والتشريعات المنظمة لها مع عرض لبعض الدراسات التى تمت لاستطلاع قدرات وامكانات الجمعيات والمشاكل والمعوقات التى تقابلها.كما تناولت الدراسة الميدانية دراسة حالة لبعض الجمعيات غير الحكومية العاملة فى مصر وذلك للتعرف على واقع هذه الجمعيات ورؤيتها فيما يتعلق بالاتى:

١- القدرات والامكانات المتاحة بالجمعية.

٢- عوامل نجاح الجمعيات.

٣- المشاكل والصعوبات التى تواجه بعضها

٤- مقترحات مواجهة هذه المشاكل والتغلب عليها.

ثانيا: سلسلة المذكرات العلمية الخارجية:

■ **عمالة الاطفال وانعكاساتها على الاسرة المصرية** / اعداد نادرة وهدان ، نبيلة غنيم.- القاهرة: معهد التخطيط القومى١٩٩٦،(سلسلة المذكرات العلمية الخارجية - رقم ١٥٨٩)

تناولت هذه الدراسة بحث ظاهرة عمالة الاطفال من خلال اربعة فصول.

استعرض الفصل الاول منها دراسة وصفية لظاهرة تشغيل الاطفال شملت مفهوم عمالة الاطفال، وحجم المشكلة ، وعرضا للتشريعات القانونية الخاصة بعمالة الاطفال، والاتفاقيات الدولية وعمالة الطفل ثم الاعلان العالمى لحقوق الطفل.

وتناول الفصل الثانى عرضا لاسباب ظاهرة عمالة الاطفال ومنها زيادة عدد الاسرة الواحدة والهجرة من الريف والبيئة الاسرية ، ثم الاسباب الاقتصادية ،والاسباب التعليمية، واثر العمل على الطفل.

وخصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية بايضاح مضمون دراسة الحالات وجدولة محتواها وتحليلها من خلال استعراض البيانات الاساسية عن الاطفال المشتغلين، والطفل ودوره فى الاعالة ، والطفل والعمل، والعلاقات الاجتماعية للطفل المشتغل ، وهوايات الطفل المشتغل والترويح عنه ، واشباع الحاجات الاساسية له، وعمر الطفل عند بداية اشتغاله ، مع لمحه انطباعيه مجملة عن الطفل المشتغل.

وتناول الفصل الرابع معالجة ظاهرة عمالة الاطفال، من خلال التطلع الى مستقبل افضل لعمالة الاطفال ، وبرنامج لرعاية الاطفال العاملين ،ومعالجة جذور ظاهرة عمالة الاطفال، والتدريب المهنى، وبحث حاجة الاسر للدعم.

وقد اختتمت الدراسة بخلاصة وعرض للتوصيات.

■ **المظاهر الاجتماعية والاقتصادية لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى مصر/** مجدى خليفة .- القاهرة، معهد التخطيط القومى١٩٩٦(سلسلة المذكرات العلمية الخارجية، رقم ١٥٩٠)- باللغة الانجليزية.

تستهدف هذه الدراسة تشخيص حالة الاقتصاد المصرى التى ادت الى ضرورة الاصلاح الاقتصادى ،كما تقدم وصفا لما حققته عمليات الاصلاح من انجازات.

وكذلك تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على القطاع الخارجى، فى كل من الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى محاولة للوصول الى بعض التوصيات عن السياسات

المستقبلية.

وقد شملت الدراسة ثمانية فصول.

تناول الفصل الأول منها الحديث عن اصلاح السياسة النقدية وخصص الفصل الثانى لقضية اصلاح السياسة المالية من خلال اصلاح الموازنة، واصلاح النظام الضريبى.

وفى الفصل الثالث تورد الدراسة عرضا لآثار اصلاح سياسة القروض الاجنبية.

واستعرضت الدراسة فى الفصل الرابع مايخص اصلاح القوى العاملة من خلال ترشيد مهام التدريب، وخلق فرص عمل جديدة، وكذلك توسيع قاعدة الملكية.

وكان الفصل الخامس عن اصلاح المشروعات العامة.

وخصص الفصل السادس لسياسة اصلاح التجارة الخارجية.

بينما انصب الحديث فى الفصل السابع منها على سياسة إصلاح سعر الصرف ، واستكمل الفصل الثامن من الدراسة دراسة اثر هذه السياسة على الصادرات .